بأنه كان «تفكيراً مدنياً» ويقول ان الضباط الاسرائيليين ضباط محترفون يعالجون المشاكل على الطبيعة، ومتفرغون للابداع والابتكار في مجال عملهم بعكس الضباط في البلاد الأخرى الذين ينشغلون بالصراعات العسكرية للوصول الى السلطة ومن أجل الوصول الى مراتب عليا، وتشغل بالهم مسائل الترقية والترفيع، وتجدهم يخافون على أنفسهم مع كل طارىء في الحياة السياسية[٣٢].

(ب) استقرار المؤسسات السياسية والمدنية، والقبول العام لهذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات شرعية، هذا بالاضافة الى تطابق الأهداف الايديولوجية بين المؤسسات السياسية والقيادة العسكرية. وفي هذا المجال يمكن أن ندرك مدى تأثير وجود قوى سياسية أخرى في المجتمع الاسرائيلي بالاضافة الى المؤسسة العسكرية في الحد من نفوذ العسكريين، فمثلاً كان لوجود حزب مباي ذي الأغلبية الجماهيرية، والهستدروت ذي القوة الاقتصادية في المجتمع، اثر واضح في الحد من نفوذ العسكريين.

(جـ) الاندماج الكامل للضباط المسرحين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وانتماء معظم العسكريين في اسرائيل الى نظام الاحتياط حالا دون نشوء طبقة عسكرية مغلقة ومنعزلة عن المجتمع تكون لها تطلعات سياسية تحاول الخروج عن الإرادة المدنية. وصار ينظر الى الجيش الاسرائيلي على أنه «جيش من المدنيين»، وأن اسرائيل تمثل «أمة تحت السلاح» وليس هناك وجود متميز للعسكريين في المجتمع.

(د) توزع العسكريين بين الأحزاب، وانتماء كبار القادة الى مختلف الأحزاب السياسية من اليمين أو اليسار، أديا الى ذوبان قوة العسكريين في الحياة السياسية، وحالا دون كونهم قوة ضاغطة في مواجهة نفوذ السياسيين؛ اذ أن القادة العسكريين الذين ينتمون الى الأحزاب السياسية يخضعون لقيادتهم الحزبية والسياسية داخل المجتمع.

ثالثاً: دور وزير الدفاع في وضع أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية

أرسى بن ــ غوريون أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية في اسرائيل على أساس خضوع العسكريين للسلطة المدنية، ويرجع ذلك الى فترة ما قبل قيام اسرائيل؛ اذ كانت منظمة الهاغاناه العسكرية تعتبر منظمة سياسية وايديولوجية. وكان بن ــ غوريون يشرف على سياسة الهاغاناه العسكرية والسياسية في الوقت نفسه، ولم يكن هناك داع للفصل بين العسكريين والسياسيين. ولكن بقيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ظهرت الحاجة للفصل بين الحياة العسكرية والمدنية، وتحديد مسؤوليات كل طرف. وعمل بن ــ غوريون، منذ البداية، على اخضاع العسكريين للسلطة المدنية، وحدد دور العسكريين بأنه يقتصر على تنفيذ القرارات التي يتخذها المسؤولون المدنيون[٣٣]. وكان بن ــ غوريون يقوم بتمثيل العسكريين في المناقشات الحكومية برضاهم وموافقتهم، ولم يكن يسمح للضباط بحضور الاجتماعات الحكومية، الا في حالات معينة وحين يطلب اليهم ذلك. ولذلك، نادراً ما كان العسكريون يظهرون في اللجان الوزارية سواء لجنة الشؤون الخارجية والأمن أو اللجنة المالية[٣٤].